القاضي الدستوري وبناء الدولة في إفريقيا :
المغرب نموذجا (*)

ذ. محمد أمين بنعبد الله
أستاذ القانون العام
عضو أكاديمية المملكة المغربية

الدستورانيَّة وبناء الدولة على العموم، موضوع متعدد الجوانب، ومتشعب الفصول، خاصة وأن دور القضاء الدستوري في أنظمتنا قد يضيق أو يتسع، بحسب الاختصاصات الموكولة إليه.

لا داعي للتأكيد، أننا لا نجتمع هنا كي نوجه أيا كان من أجل توسيع صلاحيات قضائه الدستوري؛ بقدر ما نسعى إلى تحليل ما هو قائم وساري المفعول؛ فلا غرابة إذن، أن نجد أن كل متدخل منا، سينظر إلى هذا الموضوع من زاويَة البيئة القانونية التي يَحيى فيها، علما أن ما يوَحِّدُنا، هو أن بناء الدولة يظل مسؤولية جميع المؤسسات، التقليدية منها والحديثة، وخصوصا الرقابة الدستورية.

*
* *

لا بد من التذكير أن في مجال الموضوع الذي يجمعنا، فإن معظم الأنظار كانت تتجه من قبل إلى الحكومة، ومن ورائها البرلمان الذي انبثقت منه، عندما يطرح السؤال : لمن يعود بناء الدولة... علما أن القضاء في عموميته كسلطة، كان على الدوام يلعب دورا رائدا في التنمية، من خلال تمكين الأفراد من

(*) عرض ألقي بالدورة الدولية الرابعة لمؤتمر الهيئات القضائية الدستورية الإفريقية، يوم 28 نونبر 2025 بأديس ابابا.

حقوقهم، والسهر على تطبيق القانون بما يساعد على تثبيت الأمن بمفهومه العام، واستقرار المعاملات؛ هذا الدور الذي سيزداد وسيتسع بشكل أكبر عندما سيبرز القضاء الدستوري، كجهاز مستقل بصلاحيات عرفت توسعا مع المراجعات الدستورية التي عرفها المغرب، وكمساهم فعلي في بناء الدولة الحديثة. وحتى يتمكن هذا القضاء من ممارسة مهامه، فإن الدستور قضى بعدم قبول أي طريق من طرق الطعن في قراراته وأحكامه، بل إنه ألزم جميع السلطات العامة وجميع الجهات الإدارية والقضائية بها.

*
* *

فالقضاء الدستوري في المغرب، كما هو الأمر في كل الدول الديمقراطية، يشكل أحد الأعمدة الأساسية التي يقوم عليها مسار بناء الدولة الحديثة، وهو المسار الذي عرف تطوراً ملحوظاً منذ إحداث المجلس الدستوري سنة 1994، إلى غاية تنصيب المحكمة الدستورية بموجب دستور 2011. ويظهر من خلال الدراسة أن هذا التطور لم يكن مجرد تحوّل مؤسساتي في البنية الدستورية، بل كان تطوراً في الفلسفة الدستورية ذاتها، حيث أصبح القضاء الدستوري فاعلاً حقيقياً في مراقبة العمل التشريعي، وضبط توازن السلط، والمساهمة في تكريس دولة الحق والقانون؛ إذ لم يعد مجرد هيئة رقابية محدودة التأثير، وإنما أصبح مؤسسة محورية ذات سلطة مرجعية في تفسير الدستور، وفي حماية الحقوق والحريات، وفي تأمين الشرعية الدستورية للعمل التشريعي. فقد أكدت التجربة المغربية خلال العقود الثلاثة الأخيرة أن بناء الدولة لا يقوم فقط على النصوص الدستورية، بل يتطلب كذلك قضاءً دستورياً فعّالاً قادرًا على تفعيلها، وتأويلها، وتصحيح الانحرافات التي قد تمس جوهر النظام الدستوري أو تؤثر على استقرار المؤسسات.

وفي هذا الصدد، يتبين أن مساهمة القضاء الدستوري في بناء الدولة تتجسد على مستويات متعددة.

فمن جهة أولى، اضطلع القضاء الدستوري بدور حاسم في حماية سمو الدستور، عبر ممارسة الرقابة القبلية على القوانين وذلك في عدة من قراراته تهم ضمان مطابقة التشريعات لمبادئ الدستور، وحماية المواطنين من أي مساس بحقوقهم الأساسية، وإجبار المشرّع على احترام الضوابط الدستورية في إنتاج النصوص القانونية.

ومن جهة ثانية، ساهم القضاء الدستوري في حماية المؤسسات وضمان سيرها السليم، من خلال ضبط العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، وتحديد مجال القانون والتنظيم، والفصل في النزاعات الانتخابية، والحفاظ على الشرعية الدستورية للمؤسسات المنتخبة، وهو ما يعكس المكانة المركزية للمحكمة الدستورية في الهندسة الدستورية للدولة.

وإضافة الى ذلك، فإن القضاء الدستوري يلعب دوراً متنامياً في ترسيخ الديمقراطية التشاركية والحكامة الجيدة، خصوصا في مساهمته في تأطير الجهوية المتقدمة، وفي ضبط العلاقة بين الدولة والمجالس الترابية، من خلال قراراتها المتعلقة بالقوانين التنظيمية للجماعات الترابية، وبالإحالات المتعلقة بصلاحيات وامتدادات الجهة داخل منظومة الدولة الموحدة والمتوازنة، ولا سيما في إطار نظام الحكم الذاتي الذي يتأهب له المغرب بمناطقه الجنوبية بعدما استرجعها منذ سنة 1975.

وتبرز القراءة التحليلية لاجتهادات القضاء الدستوري أن دوره يتجاوز مجرد رقابة نصية جامدة، ليصبح سلطة تفسيرية تساهم في تطوير النسق الدستوري نفسه. فالعديد من القرارات، سواء تلك المتعلقة بالأمن القانوني أو بالحقوق والحريات أو بالمساطر التشريعية، أصبحت مرجعيات أساسية في العمل التشريعي والقضائي والسياسي، مما يعني أن القضاء الدستوري تمكّن من مراكمة رصيد اجتهادي يشكل جزءاً لا يتجزأ من مسار بناء الدولة.

ومع ذلك لا بد من الإشارة إلى بعض التحديات التي مازال القضاء الدستوري يواجهها، والتي تستدعي تعميق النقاش حولها. ففعالية القضاء الدستوري لا ينبغي أن تعتمد فقط على قوة النصوص الدستورية أو القوانين التنظيمية، وإنما أن ترتبط بمدى جرأة المؤسسة في تأويل النصوص وذلك بحجم الإحالات المعروضة عليها.

ومن جهة أخرى، فإن الوعي الدستوري لدى الفاعلين السياسيين، ما زال في حاجة إلى تعزيز، لأن فعالية القضاء الدستوري لا تتوقف فقط على صلاحياته، بل أيضاً على وعي الفاعلين بواجباتهم الدستورية، وعلى توفر ثقافة قانونية تحترم القواعد الدستورية باعتبارها القاعدة الأعلى في النظام القانوني للدولة، خصوصا أن القضاء الدستوري المغربي يشكل، بحكم اختصاصاته، جزءاً أساسياً من عملية بناء الدولة، وأن دوره يتجاوز حدود الرقابة الشكلية للقيام بدور تأسيسي في تنظيم السلطة، وحماية الحقوق، وترسيخ الديمقراطية، وتأمين استمرارية مؤسسات الدولة؛ كما أنه يشكل ضمانة أساسية لاستقرار النظام السياسي، ولإرساء الثقة في المؤسسات، وتعزيز الأمن القانوني الذي يشكل شرطاً ضرورياً لأي تنمية سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية.

*
* *

بالمحصلة، بالقول إن القضاء الدستوري، باعتباره الحارس الأمين للدستور، يبقى إحدى أهم الضمانات لتحقيق انتقال دستوري ديمقراطي فعلي، بصفته المؤسسة القادرة على ضمان التوازن الدقيق بين مختلف السلط، وعلى حماية المواطنين من أي تجاوز قد يمسّ مصلحة الدولة أو يخلّ بثوابتها؛

ولذلك، فإن بناء الدولة في المغرب له ارتباط بشكل وثيق بفعالية المحكمة الدستورية، وبقدرتها على مواصلة أداء دورها بكل استقلالية وموضوعية وجرأة، في إطار من الانسجام مع النص الدستوري وروحه، وفي خدمة دولة قوية وعادلة تستند إلى الدستور وسيادة القانون.